واقع العمل بمعايير التدقيق الدولية في الصيرفة الإسلامية

- دراسة تحليلية للبيئة الجزائرية-

The reality of working with international auditing standards in Islamic banking

-An analytical study of the Algerian environment-

عمر عطية* **حمزة بن خليفة** **محمد البشير بن عمر**

مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

جامعة الوادي– الجزائر

atia-omar@univ-eloued.dz hamza19870330@gmail.com benamor-medbachir@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2024/01/27 تاريخ القبول للنشر: 2024/03/24 تاريخ النشر:27 /2024/06

ملخص:

في الآونة الأخيرة تجدد الاهتمام بالتمويل الإسلامي من قبل الدولة الجزائرية، وذلك بناء على عدة معطيات واقعية مثل صدور النظام رقم 20-02 واعتبارها إحدى الدول المؤسسة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)،تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة حالة الاعتماد على معايير المراجعة الدولية في ممارسة مهنة المراجعة في البنوك الإسلامية الجزائرية، فاستدعى ذلك إتباع منهجية مختلطة تعتمد على البحث النظري والميداني؛

إن النتيجة الأكثر وضوحا التي خرجت بها هذه الدراسة هي أن معايير المراجعة الدولية تتسم بالاكتمال والشمولية ولذا فإن تطبيقها هو السائد في البنوك الإسلامية الجزائرية، كما أن سمة الطابع الدولي لهذه البنوك وكذا التطبيق السباق للمعايير الدولية الخاصة بالمحاسبة والتدقيق الداخلي دور في ذلك، ومما يثير الاهتمام أيضا هو التوافق العالي بين معايير التدقيق الدولية والإسلامية نتيجة للتعاون المثمر بين منظماتها المختلفة، مما يدعو إلى توحيد دولي لتطبيق هذه المعايير.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، معايير التدقيق الدولية، معايير المراجعة الإسلامية، هيئة الأيوفي، إجراءات التدقيق في الصيرفة الإسلامية الجزائرية.

تصنيفات JEL:G15،G42, M42.

Abstract:

Recently, there has been renewed interest in the Islamic finance by Algerian country, this is based on several realistic data such as the issuance of System No. 20-02 and it considered as one of the founding countries for AAOIFI. This study goals to discuss the case of relying on international auditing standards to practice the auditing profession in Algerian Islamic banks. The methodological approach taken in this study is a mixed methodology based on theoretical and field research.

The most obvious finding to emerge from this study is that the international auditing standardsare inclusive and their practiceis dominant in Algerian Islamic banksdue to the international character of these banks, internal auditing and the pioneering application of international standards.Of interest here is the high compatibility between international and Islamic auditing standards due to fruitful cooperation between their various organizations, which they call for international unification for applying these standards.

Keywords: Islamic banking, International Auditing Standards, Islamic Auditing Standards, AAOIFI Authority, Auditing procedures in Algerian Islamic banking.

Jel Classification Codes:G15 ،G24, M42.

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

بدأ التوجه إلى التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة و بالضبط على اثر تداعيات الأزمة المالية العالمية، ومع اتساع وتطور الأعمال واختلاف البيئة الاقتصادية من دولة لأخرى وفي ظل وجود اختلافات وتطورات في الممارسات المحاسبية وعمليات التدقيق، فقد أدى ذلك إلى السعي وراء إيجاد نوع من التوافق في تطبيق معايير التدقيق من قبل هيئات المحاسبة والمراجعة الدولية من أبرزها الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الذي تأسس عام 1977م، فقام بوضع مجموعة من معايير التدقيق الدولية تضبط وتنظم عملية مراجعة الحسابات، وكذلك هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) التي تأسست سنة 1990م في الجزائر، فعملت على إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها؛ فالجزائر وكغيرها من الدول حاولت التأقلم مع تغيرات ومتطلبات الساحة المصرفية وبيئة التدقيق الدولية، حيث توجهت نحو تبني الصيرفة الإسلامية من خلال فتح المجال للمصارف الإسلامية مثل بنكي البركة والسلام والنوافذ الإسلامية في مصارفها التقليدية التي انتشرت مؤخرا، وكذلك فعلت مع معايير التدقيق إذ قامت بتبني المعايير الدولية وعملت على إصدار معايير محلية بداية من سنة 2016م.

1.1. **إشكالية الدراسة:** وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى توافق تطبيق معايير التدقيق الدولية في الصيرفة الإسلامية مع تشريعات التدقيق الجزائرية؟.

2.1 الأسئلة الفرعية: يتفرع عن الإشكالية المطروحة الأسئلة الأتية:

- ما هو إطار تنظيم التدقيق في الصيرفة الإسلامية الجزائرية؟
- هل يوجد فرق بين معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة الإسلامية؟
- هل مزاولي مهنة التدقيق في الصيرفة الاسلامية بالجزائر يعتمدون على معايير التدقيق الدولية أم الإسلامية أو كلاهما؟

3.1. فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** القوانين والتشريعات المحلية كافية لضبط وتنظيم مهنة التدقيق في الصيرفة الاسلامية الجزائرية؛
- **الفرضية الثانية:** هناك فرق في تطبيق ومضمون كل من معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة الإسلامية؛
- **الفرضية الثالثة:** يعتمد ممارسي التدقيق للصيرفة الإسلامية في الجزائر على المعايير الاسلامية دون اللجوء إلى المعايير الدولية.

4.1. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع الصيرفة الاسلامية في الجزائر وهو من أكثر المواضيع الحالية اهتماما بعد تبني العديد من الدول سواء كانت إسلامية أو غير إسلاميةللتمويل الإسلامي الذي لاق نجاحا لافتا؛ وتتطرق في هذا السياق إلى الإطار المرجعي لمهنة التدقيق في الصيرفة الاسلامية بالجزائر من خلال الواجهة الدولية بالوقوف على مضمون معايير التدقيق الدولية والإسلامية، والواجهة المحلية بتغطية القوانين والمعايير المحلية الخاصة بالتدقيق.

5.1. أهداف الدراسة: تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- التعريف بالصيرفة الاسلامية في الجزائر، التشريعات والقوانين المنظمة لها، شروط ممارستها، الهيئات المشرفة عليها؛
- عرض ملخص لمعايير التدقيق الدولية والاسلامية والمقارنة بينها؛
- معرفة على أي معايير تدقيق تعتمد الصيرفة الاسلامية بالجزائر، الدولية أو الإسلامية أو كلاهما.

6.1. منهج الدراسة

تحقيقا لهدف الدراسة والإجابة على اشكاليتها والإلمام بجميع جوانبها، تم الاعتماد في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على توضيح المفاهيم الأساسية ذات الصلة بموضوعنا وتبيان أهميتها وتأثيراتها، كما اعتمدنا الأداة التحليلية والاستقراء في باقي أطوار البحث للوصول إلى النتائج النهائية.

7.1. خطة الدراسة

للإحاطة بالموضوع قمنا بتقديم مدخل يتضمن المقدمة ومحتوياتها، وكذا التطرق إلى:

- ماهية الصيرفة الإسلامية؛
- إطار التدقيق في الصيرفة الإسلامية؛
- الدراسة التحليلية لإجراءات تطبيق معايير التدقيق الدولية في الصيرفة الإسلامية بالجزائر.

ولنقوم بتناول هذه العناصر كما يلي:

2.ماهية الصيرفة الإسلامية

فالصيرفة مصطلح واسع يمكن أن يطلق على المصرف أو البنك أو مؤسسة مالية، ولنتناولها كما يلي:

2. 1. تعريف الصيرفة الإسلامية

لقد عرفها النظام رقم 20-02 بأنها:" كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد"(بنك الجزائر، 2023)؛ وهي تشمل البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية.

2.2.تعريف المصارف الإسلامية

هناك عدة تعريفات للمصارف الإسلامية نذكر منها:

تعريف الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية على أنها «تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء»(غالي، 2012، الصفحات 17-18).

المصرف الإسلامي هو" مؤسسة وساطة مالية، تعمل على تجميع المدخرات وإعادة ضخها وتوظيفها في الاقتصاد بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتجمع في نشاطها بين أعمال التمويل والاستثمار وتقديم الخدمات المصرفية، وفق طرق وأساليب متوافقة مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية"(زلاسي، عزوز أحمد، و حبيش، 2020).

وعليه يمكن القول إن المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية تستقبل أموال العملاء وتستثمرها وفقا لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وطبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

3.2.صفات المصارف الإسلامية

فهي تتمتع بالصفات الآتية:(بن نهار، 2020)

- **مؤسسات مالية:** أي إنها معنية بالشأن المالي، بخلاف المؤسسات الاقتصادية وغيرها.
- **تستقبل أموال العملاء:** بصفة قانونية، خلافا لشركات التمويل فهي مؤسسات مالية ولا يسمح لها بذلك.
- **تستثمر أموال العملاء:** فهي لا تكتفي باستقبال الأموال فقط بل تستثمرها وتوظفها، على عكس الجمعيات الخيرية أو المؤسسات ذات النفع العام التي تجمع الأموال لكنها لا تستثمرها وإنما تنفقها في أمور المحتاجين.

- **تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية:** وهذا ما يمثل الفرق الجوهري بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية.

فالمصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها المصرفية.

3.إطار التدقيق في الصيرفة الإسلامية

ويشمل التشريعات المحلية بالإضافة إلى المعايير الدولية والإسلامية الخاصة بالتدقيق في المصارف الإسلامية وهي:

1.3.القوانين والتشريعات المحلية

بدأت تظهر القوانين المنظمة لمهنة التدقيق بظهور المراجعة كوسيلة رقابية تعتمد عليها الدول بصفة عامة والمؤسسات بصفة خاصة، وهو ما دفع كل دولة إلى وضع تشريعات ونصوص تنظيمية خاصة بها، قبل ظهور معايير التدقيق الدولية والدعوة إلى التوحيد في ممارسة هذه المهنة.

2.3.معايير التدقيق الدولية (ISA)

جاءت هذه المعايير لتفك اللبس والغموض عن الممارسات المحاسبية الحاصل في مختلف دول العالم ولإيجاد نوع من التوافق في التدقيق المحاسبي، ولنتطرق إليها فيما يلي:

❖ **مفهوم معايير التدقيق الدولية:** وعليه نقف على بعض التعاريف لمعايير التدقيق مثل:

تعريف الاتحاد الدولي للمحاسبين لمعايير التدقيق الدولية على أنها: "مصطلح عام يطلق على المعايير التي ستطبق في تدقيق البيانات المالية والمعايير التي ستطبق فيما يتعلق بالخدمات ذات العلاقة والتقارير على مصداقية البيانات" (فقير و لعروم، 2019).

أما(أرينز و لوبك، 2002، صفحة 40) فعرفا معايير التدقيق على أنها "إرشادات (دليل) عامة لمساعدة المراجعين على تنفيذ مسؤولياتهم المهنية عند مراجعة القوائم المالية التاريخية، وهي تشتمل على اعتبارات الجودة المهنية مثل الكفاءة والحياد، متطلبات التقرير، وأدلة المراجعة".

مما سبق يمكن القول إن معايير التدقيق عبارة عن، لغة تضبط وتوحد ممارسة مهنة المراجعة عالميا، فهي تحتوي على مجموعة من القواعد والإرشادات المعدة والصادرة من قبل الإتحاد الدولي للمحاسبين.

❖ **أهمية معايير التدقيق الدولية:** تعتبر معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين أحد أبرز القواعد المنظمة لمهنة التدقيق، فهي توفر الإطار الكامل لأدائها بالشكل الأمثل من قبل المهنيين، وتدعم ثقة المجتمع والمسؤولين وأصحاب المشاريع، وهو ما دفع الكثير من الدول لتبنيها بشكل كامل أو جزئي أو استغلالها في تطوير معاييرها، وذلك نظرا لأهمية العمل بها والتي تعود إلى الاعتبارات التالية: (مازون، 2011، صفحة 77)

- تعتبر بمثابة المرجع الذي تستند عليه المعايير المحلية، وتشجع التواصل وتقارب المناهج بين مكاتب التدقيق المحلية والدولية؛
- تعد هي أساس التوحيد الذي فرضت الحاجة إليه نتيجة العولمة وغيرها؛
- تعتبر أكثر توافقا بين الدول بالمقارنة مع معايير ها المحلية؛
- إن توسع تواجد الشركات متعددة الجنسيات في مختلف الدول يلزم الاعتماد على معايير تدقيق موحدة لمراجعة حساباتها.

❖ **أهداف معايير التدفيق الدولية:** يضفي تطبيق معايير التدقيق الدولية الصبغة التنظيمية والعالمية لمهنة التدقيق، فهي تتميز بالمرونة من خلال عملية المراجعة المستمرة لهذه المعايير من قبل اللجان الفرعية في (IFAC)، وذلك بهدف التأكد من ملاءمتها للظروف الراهنة وما يجري في العالم من تطورات، وهوما يجعلها صالحة لكل الدول وتحقق العديد من المزايا نذكر منها:(مازون، 2011) و(عيجولي، لسبط، و مريني، 2021)

- تعتبر مرجعا لمدققي الحسابات وتقلل درجة الاختلاف في الممارسة المهنية لمهنة التدقيق في الظروف المتشابهة، وتوفر مقاربات عملية لتحسين وتأهيل مجموعة معايير المحاسبة الدولية؛
- تعمل على رفع مستوى الأداء المهني وتطويره، من خلال توضيح أسلوب العمل ومستلزماته وتحديد المواصفات الواجب توافرها في ممارسي المهنة؛
- تعطي أكثر فعالية ومصداقية لعملية إعداد وتدقيق البيانات المالية، وتنظم وتسهل التعامل بين الإدارة والأطراف ذات العلاقة خاصة في حالة الشركات المتعددة الجنسية؛
- إضفاء المصداقية على عمل المدقق الخارجي بشأن القوائم المالية التي يقوم بإعداد تقرير عنها، كما يعطي مستخدمي هذه التقارير الموجودين في الداخل أو بلدان أخرى ثقة مبررة برأي المدقق، وتؤكد لهم صحة وسلامة تطبيق البنود والمعايير المحاسبية للبيانات المالية ومصداقية القوائم المالية؛
- إن التكامل بين معايير التدقيق والمحاسبة الدولية يساعد القراء والمستخدمين على فهم وتحليل البيانات المالية واتخاذ القرار؛
- وجودها يساعد على تدفق رأس المال اللازم للاستثمارات، ويدفع المنشآت المحلية بقوة إلى الأسواق العالمية؛
- تتيح للبلدان النامية أن تنتج معايير محلية للتدقيق، وتوفر الوقت والجهد والتكاليف الزائدة عنها وتكون ذات فائدة لها.

❖ **الهيئة المشرفة على معايير التدقيق الدولية:**(IAASB, 2021, p. 4)يشرف على إصدار ومتابعة تطبيق معايير التدقيق الدولية الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الذي تأسس في عام1977، ويتواجد مقره في نيورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ويتألف حاليا من أكثر من 175 عضوا وشريكا في أكثر من 130 دولة وسلطة قضائية، يمثلون حوالي ثلاثة ملايين محاسب ممارس لمهنة المراجعة، يساهم الاتحاد الدولي للمحاسبين في تطوير واعتماد وتنفيذ معايير التدقيق والضمان الدولية عالية الجودة، وذلك بشكل أساسي من خلال دعمه للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة (IAASB)،ويتمثل دوره في:

- خدمة المصلحة العامة من خلال المساهمة في تطوير منظمات وأسواق واقتصادات قوية ومستدامة؛
- يدعو إلى الشفافية والمساءلة وإمكانية المقارنة بين التقارير المالية؛
- يساعد في تطوير مهنة المحاسبة، وينقل أهمية وقيمة المحاسبين إلى البنية التحتية المالية العالمية.

❖ **عرض تطور ومضمون معايير التدقيق الدولية:** إن إصدار معايير التدقيق المتعارف عليها (GAAS) بداية من سنة 1947 على يد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) الذي تأسس سنة 1887، كان بمثابة النواة الأولى لظهور معايير التدقيق الدولية بداية من عام 1980أين أصدرت ثلاثة معايير من طرف الاتحاد الدولي للمحاسبين، إلى أن بلغت سنة 1988م 27 معيارا، وقد تم تطوير هذه المعايير فيما بعد عن طريق مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) الذي أنشأه (IFAC) سنة 1994، بحيث قام بتطوير إرشادات فنية وأخلاقية وتعليمية دولية للمدققين. وصدرت

هذه المعايير في إصدارات زمنية متتالية حسب الأهمية النسبية كما أعيد تبويبها وفقا لارتباطها بمراحل مهمة التدقيق، و بناء على ذلك أعطي رقمان لكل معيار، أحدهما طبقا لتاريخ الإصداريبدأ من الرقم 1، والثاني طبقا لموضوع المعياريبدأ من رقم 200، كما لازمتها جملة من التعديلات حتى زمننا الحالي، إذ نجدها مصنفة في سبعة وثلاثون معيار نوضحها في الجدول التالي(بهلولي، 2017) و (مازون، 2011):

جدول رقم 1: المعايير الدولية للتدقيق حسب إصدار 2021م.

المجموعة الأولى: (200-299) المبادئ والمسؤوليات العامة		**530**	العينات في التدقيق
200	الأهداف العامة للمدقق المستقل وإجراء المراجعة وفقا للمعايير الدولية للتدقيق	**540**	تدقيق التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة
210	الاتفاق على شروط ارتباطات التدقيق	**550**	الأطراف ذات العلاقة
220	رقابة الجودة لمراجعة أعمال التدقيق	**560**	الأحداث اللاحقة
230	توثيق أعمال التدقيق	**570**	استمرارية الاستغلال
240	مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في تدقيق البيانات المالية	**580**	الإفادات المكتوبة
250	مراعاة القوانين واللوائح عند تدقيق البيانات المالية	**المجموعة الرابعة: (600-699) استخدام عمل الآخرين**	
260	التواصل مع المكلفين بالحوكمة	**600**	اعتبارات خاصة - عمليات تدقيق القوائم المالية للمجموعة (بما في ذلك عمل مدققي مكونات المجموعة)
265	إبلاغ أوجه القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة	**610**	استخدام عمل المدققين الداخليين
المجموعة الثانية: (300-499) تقييم المخاطر والاستجابة للمخاطر المقدرة		**620**	استخدام عمل خبير استعان به المدقق
300	التخطيط لمراجعة القوائم المالية	**المجموعة الخامسة: (700-799) استنتاجات التدقيق والتقارير**	
315	تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري	**700**	تكوين الرأي والتقرير عن البيانات المالية
320	الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ التدقيق	**701**	الإبلاغ عن أمور التدقيق الرئيسية في تقرير المدقق المستقل
330	استجابات المدقق للمخاطر المقدرة	**705**	التعديلات على الرأي في تقرير المدقق المستقل
402	اعتبارات التدقيق المتعلقة بكيان يستخدم منظمة خدمية	**706**	فقرات لفت الانتباه، وفقرات الأمور الأخرى في تقرير المدقق المستقل
450	تقييم التحريفات المكتشفة أثناء التدقيق	**710**	المعلومات المقارنة- الأرقام المقابلة والقوائم المالية المقارنة
المجموعة الثالثة: (500-599) أدلة التدقيق		**720**	المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية
500	أدلة التدقيق	**المجموعة السادسة: (800-899) المجالات المتخصصة**	
501	أدلة التدقيق -اعتبارات محددة لبنود مختارة	**800**	اعتبارات خاصة- عمليات تدقيق القوائم المالية المعدة وفقا لأطر ذات غرض خاص
505	التأكيدات الخارجية	**805**	اعتبارات خاصة- عمليات تدقيققائمة مالية واحدة، وعناصر أو حسابات أو بنود محددة فيها
510	عمليات المراجعة لأول مرة - الأرصدة الافتتاحية	**810**	الارتباطات لإعداد التقارير عن القوائم المالية الموجزة
520	الإجراءات التحليلية		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على (IAASB, 2021).

فمن خلال العرض المقدم لمعايير التدقيق الدولية نلاحظ أنها مقسمة في ست مجموعات مرتبة بحسب المعايير المنتمية إليها

ولذا يسهل استعمالها من قبل مزاولي مهنة التدقيق بحسب هذا الترتيب على شكل مراحل وخطوات يتم انتهاجها.

❖ **تدقيق الحسابات وفق معايير المراجعة الدولية في المصارف الإسلامية:** شهدت مهنة المراجعة اهتماما بالغ امن طرف المنظمات والهيئات الدولية بغية ضبط ممارستها، ومن أهمها ما صدر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانون يين لمعايير التدقيق المتعارف عليها، ثم تلاها ظهور معايير التدقيق الدولية من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين الذي قام بتبويبها طبقا لارتباطها بمراحل عملية التدقيق، لتكون أكثر شمولية وكدستور عالمي لتنظيم وتوحيد المهنة، وليتم تطبيقها على شكل خطوات نلخصها كما يلي:

جدول رقم 2: يوضح خطوات التدقيق الخارجي وفق معايير التدقيق في المصارف الإسلامية

المراحل	خطواتها
أولا- التعاقد بين المدقق والبنك: يتم بالاتفاق حول المبادئ العامة لعملية التدقيق مع توفر شروط الارتباط القانونيةالتي تؤدي الى قبول المهمة.	**1- المبادئ العامة للإتفاق** أذ يجب توفر الأنظمة والمبادئالقانونية لممارسة النشاط المهني من قبل المدقق أو البنك، والإطلاع عليها وتوضيحها لكلا الطرفين، مثل طبيعة المؤسسة، نوعية التدقيق وهدفه، العمل بمعايير التدقيق الدولية. **2- الإرتباط وقبول المهمة** التفاهم على شروط التعاقد، وتوضيح المسؤوليات والأهداف الخاصة بمهمة التدقيق.
ثانيا- التخطيط لعملية التدقيق: تبدأ بالاطلاع والفهم الشامل للبنك ومحيطه ثم تحديد نطاق التدقيق الذي على أساسه تتم بناء الخطة المناسبة.	**3- الفهم والتقييم الأولي:** ويتم ذلك بفحص وتقييم النظام المحاسبي المطبق وكيفية إعداد القوائم المالية وجمع الوثائق والبيانات المهمة لإطار التدقيق. **4- عملية التحري وتحليل بيئة البنك:** يسعى المراجع للتطلع والإلمام بالمعلومات الخاصة بالمصرف مع التنبه للاختلالات المحتملة، وهو ما يقوده لفحص عدة مكونات منها النظم المحاسبية والتشريعات المطبقة، جودة نظام الرقابية الداخلية، سلامة البيانات المالية، ومعرفة المسؤولين المباشرين لهذا البنك ونشاطه وطريقة التواصل معهم.
ثالثا- تنفيذ برنامج التدقيق: فبناء على المعطيات السابقة يتم وضع خطة عمل تتناسب مع الإجراءات الفنية الواجب اتباعها من حيث الطبيعة، التوقيت، والمدى لتنفيذ مهمة التدقيق.	**5- وضع خطة التدقيق:** يتم تصور مذكرة تخطيط شاملة، وتقديم برنامج تدقيق مفصل ومراعيللعامل المهني والزمني. **6- تقييم المخاطر المقدرة والاستجابة لها:** أي دراسة وتحليل المخاطر المكتشفة وتقدير مدى تأثيرها، وإخضاعهالمبدأ الأهمية النسبية. **7- جمع أدلة الإثبات:** فمن خلال الوثائق المالية، السجلات، المقابلات وغيرها، يجري مدقق الحسابات عملية فحص شامل للمعاملات المالية لهذا المصرف وكل ما يتعلق به، وجمع البيانات، الأدلة، والتحليلات المناسبة للقيام بمهمته. **8- تطبيق الإجراءات التدقيقية:** أي القيام بأخذ عينات من الأدلة المشتبه فيها وإجراء اختبارات وفحوصات عليها، للتحقق والتأكد منها، ثم الوصول الى النتائج المرجوة. **9- تقييم النتائج والأحداث ذات العلاقة:** يقوم المدقق بتحليل وتقييم النتائج المتوصل إليها والأحداث المتعلقة بنشاط المصرف كالاستمرارية والأحداث اللاحقة وغيرها. **10- الاستفادة من الخبرات الممكنة:** فعلى ضوء التحليل والتقييم المقدم، قد يستعين المدقق بممارسين وخبرات

	تساعده في أداء مهمته، كمهنة التدقيق الداخلي مثلا، فيستفيد منها في ترتيب معطياته واعداد تقريره وربحا للوقت كذلك.
رابعا- اصدار تقرير التدقيق والمصادقة عليه: بناء على العمل المنجز في الخطوات السابقة يقوم المدقق بإعداد واصدار تقريره حول البيانات المالية أو الحالات الخاصة، بحيث يكون شفافا، شاملا، مستندا للأدلة، ومتوافقا مع المعايير المعمول بها دوليا شكلا ومضمونا.	**11- تكوين الرأي والتقرير:** يقوم المراجع بتأسيس رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية منجزة من كافة النواحي الجوهرية وفقا لإطار معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، وكذا المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى. **12- التقرير عن عمليات التدقيق الخاصة:** أي إعداد تقرير إضافي، يحتوي اعتبارات التدقيق ذات الغرض الخاص أو البيانات المالية الملخصة أو جزء منها.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على (IAASB, 2021)،(الطرايرة، 2013) و(مازون، 2011).

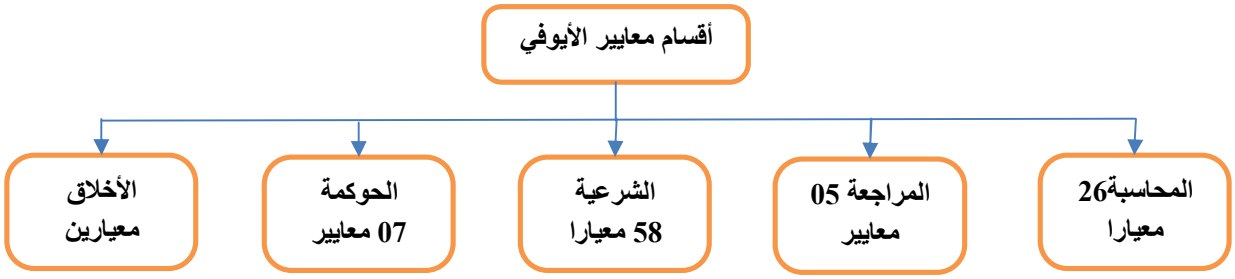
بعد التطرق لمعايير التدقيق الدولية وكيفية الاعتماد عليها لمزاولة المهنة، نمر لعرض معايير المراجعة الإسلامية، ولكن يجب التعريف بالأيوفي ومعاييرها أولا.

3.3 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI=الأيوفي) ومعاييرها

تتطرق محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية إلى تسجيل المعاملات المالية وفق ضوابط الدين الإسلامي، وهو ما يدعو لإصدار معايير مراجعة ومحاسبة تتلاءم مع ماهية هذه النشاطات، وهي المهمة التي تكفلت بها هيئة الأيوفيالتي تستحق التعريف بها وبمعاييرها.

- **التعريف بالأيوفي:** (هيئةالمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الأيوفي، 2017، الصفحات 21-24)ظهرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي كانت تسمى سابقا بـ: «هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية» على إثر اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 26 فيفري 1990م في الجزائر، وقد تم تسجيل الهيئة في 27 مارس 1991م في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة غير هادفة للربح، وقد سبق تأسيس الهيئة جهود تحضيرية كبيرة إداريا وفنيا، وكانت البداية بورقة العمل التي قدمها البنك الإسلامي للتنمية في الاجتماع السنوي لمحافظي البنوك في إسطنبول في مارس 1987م ثم تكونت بعدئذ لجان عديدة للنظر في أفضل السبل لإعداد معايير محاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- **معايير الأيوفي:** هي معايير تصدرها الأيوفي وتمثل دليل إرشادي يحتوي قواعد وضوابط لممارسات المؤسسات الإسلامية ولاقت استحسان العديد من الهيئات والمؤسسات المالية الدولية وهي موضحة كما يلي:

شكل رقم 1: يبين تقسيم معايير الأيوفي.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على (AAOIFI، 2023).

ولكن سنركز على معايير المراجعة التي هي محور بحثنا.

4.3تعريف معايير المراجعة الإسلامية:(AAOIFI، 2023)

وهي تمثل الأسس والإرشادات التي يجب أن يتبعها المدقق المستقل عند تنفيذ عملية مراجعة للقوائم المالية التي تعدها مؤسسة مالية تعمل وفقا للأحكام والمبادئ الشرعية، وإبداء الرأي الفني المحايد حولها، ولها نفس أهداف المعايير الدولية وهي غير إلزامية.

5.3 معايير المراجعة الإسلامية وارتباطها بمعايير التدقيق الدولية:

فمن منطلق أن معايير المراجعة الدولية والإسلامية يتوافقان في كونهما معايير تنظم مهنة التدقيق، وبالاطلاع على محتوى كلاهما نقدم هذا العرض:

❖ **من حيث المضمون:** فمن خلال المحتوى الخاص بكلى المعايير ثبت وجود يمكن أن نلخصه كما يلي:

جدول رقم 3: يعرض معايير المراجعة الإسلامية وغرضها وما يوافقها من معايير التدقيق الدولية

معايير المراجعة الإسلامية	الغرض	ما يوافقه من معايير التدقيق الدولية
1- هدف المراجعة ومبادئها) تاريخ سريانه 1جانفي 1998م	يوضح المبادئ العامة للإتفاق حول عملية التدقيق وهدفها بين المدقق الخارجي والمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك في إطارالمعايير المعمول بها سواءا كانت دولية، إسلامية، أو محلية.	**200**(الأهداف العامة للمدقق المستقل وإجراء المراجعة وفقاللمعايير الدولية للتدقيق)
2- (تقرير المراجع الخارجي) تاريخ سريانه 1جانفي 1998م	يتضمن هذا المعيار محتوى وشكل التقرير الذي يعده المراجع الخارجي وهذا بناء على عملية مراجعة للقوائم المالية الخاصة بالمؤسسات التي تنشط وفق الضوابط الشرعية.	**المجموعة(700-799):** استنتاجات التدقيق والتقارير
3- (شروط الارتباط لعملية المراجعة تاريخ سريانه 1جانفي 1998م	يجب أن يتم الاتفاق بين المراجع والمؤسسة على شروط الارتباط أو تغييرها لشروط أخرى تحقق مستوى أدنى من تأكيدات التدقيق.	**210**(الاتفاق على شروط ارتباطات التدقيق)
4- (فحص المراجع الخارجي الالتزام بأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية) تاريخ سريانه 1جانفي 2002م	تقديم إرشادات حول مراعاة القوانين والأنظمة المختلفة المتعلقة بفحص المراجع الخارجي الالتزام بضوابط الشرع الإسلامي وهذا عند القيام بعملية مراجعة البيانات المالية التي تعدها مختلف المؤسسات الملتزمة بالمبادئ الإسلامية.	**250**(مراعاة القوانين واللوائح عند تدقيق البيانات المالية)
5- (مسؤولية المراجع الخارجي بشأن التحري عن التزوير و الخطأ عند مراجعة القوائم المالية) تاريخ سريانه 1جانفي 2004م	توضيح المسؤوليات التي تقع على عاتق مدقق الحسابات كاكتشافه للأخطاء والغش أثناء القيام بمراجعة القوائم المالية للمؤسسات التي تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، والإبلاغ عنها إلى الجهات المسؤولة والمساهمة فيها.	**240**(مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في تدقيق البيانات المالية)؛ **260**(التواصل مع المكلفين بالحوكمة)؛ **265**(إبلاغ أوجه القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ((IAASB, 2021)،(AAOIFI، 2023)،(مي و عزه، 2021) و(رحاحلة، 2011).

فالجدول السابق أعطى لنا مقارنة من ناحية المحتوى والمضمون بين معايير المراجعة للأيوفي ومعايير التدقيق الدولية، والتي أظهرت وجود تناسب في الرؤى وتطابق في المتطلبات بينهما.

❖ **من حيث الشكل:** هناك عدة نقاط يمكن ملاحظتها في المقارنة الشكلية بين معايير التدقيق الدولية والإسلامية تظهر التفاوت الزمني والبيئي فقط، عل عكس التطابق الكبير في المضمون نذكرها فيما يلي:

جدول رقم 4: يبين المقارنة من حيث الشكل بين معايير التدقيق الدولية والإسلامية

أوجه المقارنة	معايير التدقيق الدولية	معايير التدقيق الإسلامية
الاسم	معايير التدقيق أو المراجعة الدولية	معايير التدقيق أو المراجعة الإسلامية
هيكلها	مبوبة في مجموعات	عامة
العدد	37 معيار	5 معايير
الهدف	تأطير وتنظيم مهنة التدقيق بصفة عامة	تأطير وتنظيم مهنة التدقيق في المؤسسات المالية الإسلامية
البيئة المستهدفة	كل بلدان العالم وكل المؤسسات الاقتصادية والمالية	كل بلدان العالم ولكن موجهة للمؤسسات المالية الإسلامية
مصدر تشريعها	القوانين والتشريعات الوضعية	القوانين والتشريعات الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية
الهيئة المشرفة	الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)
مجال تطبيقها	المؤسسات الاقتصادية والمالية	المؤسسات ذات المنتجات الإسلامية
الشمولية	أكثر عمومية وشمولا	أقل عمومية وشمولا
الوصاية الدولية	صادرة عن تجمع دولي	صادرة عن تجمع إسلامي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على (AAOIFI، 2023)و(IAASB, 2021).

أن التعاون والتنسيق الحاصل في مجال معايير التدقيق بين الأيوفي والهيئات الدولية واتساع نطاقها، بالإضافة إلى انتشار الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية في مختلف دول العالم أدى إلى ضرورة التوحيد الدولي والتوافق والتكامل بين هذه المعايير وألغى كل الاختلافات والفوارق بينها، لاسيما أنه لا يوجد تعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في تطبيقها، فمن خلال الاطلاع على محتوى ومضمون معايير المراجعة للأيوفي ومقارنتها بمعايير التدقيق الدولية نجد أنها مماثلة لها، مما يوحي أنها مستندة ومستمدة منها وهو ما يسهل العمل بهما معا.

4. الدراسة التحليلية لإجراءات تطبيق معايير التدقيق الدولية في الصيرفة الإسلامية بالجزائر

سنحاول الوقوف على واقع ممارسة التدقيق الخارجي والعمل بمعايير المراجعة الدولية في الصيرفة الإسلامية بالجزائر من خلال التطرق إلى الواجهة المصرفية الإسلامية الوطنية وإطار التدقيق فيها؛ فهناك عدة أحداث قامت بها الجزائر في هذا النطاق، لعل إبرزها بدأ بمشاركتها في تأسيس هيئة الأيوفي وفتح المجال لتشكيل المصارف الإسلامية بإصدار قانون النقد والقرض رقم (90-10)، ثم إصدار البنك المركزي لنظام خاص بالصيرفة الإسلامية لأول مرة وهو النظام رقم 20-02 الذي عوض النظام 18-02 الذي كانت فيه مجموعة من النقائص؛ ولنجاحها واستمراريتها فقد انتهجت السلطات توخي الصرامة والنجاعة لمزاولة مهنة الصيرفة والتدقيق فيها، وذلك من خلال تبنيها لمعايير التدقيق الدولية وانفتاحها على كل التشريعات والمعايير المنظمة للمهنة.

1.4الواجهة المصرفية الإسلامية بالجزائر

اعتمدت الجزائر المستقلة أول بنك إسلامي عام 1991، وهو بنك البركة الجزائري برأسمال نصفه من القطاع الخاص الأجنبي، ثم تلاه عام 2008 مصرف السلام الجزائري، ومنذ 3 سنوات من إطلاقها رسميا شهر أوت 2020م أقبلت معظم البنوك التقليدية على فتح نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية، ويؤكد الخبراء أن موقع القطاع البنكي الإسلامي في الجزائر لا يزال متواضعا،إذ أن "المعاملات البنكية لهذا القطاع لا تتجاوز حصتها 2% "من إجمالي السوق البنكي بالبلاد الذي تستحوذ عليه البنوك الحكومية(الجزيرة، 2023).

فالمصارف الإسلامية تعتبربنوك تجارية قبل أن تكون إسلامية بالنسبة للمشرع الجزائري، لذا فانها تخضع لنفس القوانين واللوائح التي تطبق على البنوك التقليدية.

2.4 المرجعية القانونية لممارسة التدقيق الخارجي والعمل بمعايير المراجعة الدولية في الصيرفة الإسلامية بالجزائر

سعيا لتحقيق مزايا التدقيق عملت السلطات الوصية على وضع تشريعات ونصوص تنظيمية، تهدف إلى دفع مهنيو التدقيق وإدارات المؤسسات إلى انشاء وظيفة المراجعة ،والعمل في إستقلالية وموضوعية واستخدام موارد بشرية ومادية كافية وملائمة في أدائهم لمهمتهم وتقييم عملهم وتحديد مسؤو لياتهم، وتبعالسلسلة الإصلاحات التي بدأتها الجزائر لتنظيم مهنة التدقيق حتى تواكب مختلف التغيرات والتحديات المعاصرة على المستوى المحلي والعالمي قامت بتبني معايير التدقيق الدولية وإصدار معايير محلية مستنسخة منها، وهي تتمثل فيما يلي:

❖ **القوانين والتشريعات الوطنية:** توجد عدة تشريعات محلية سايرت تطور التدقيق في بلدنا نذكر منها:

- **الأمر 75 -59 المتضمن القانون التجاري المؤرخ في 26 سبتمبر1975المعدل والمتمم بالمرسوم التشريعي رقم 93 - 08 المؤرخ في 25 افريل 1993م:** حددت المادة 715 مكرر (4- 14) في القسم السابع لمراقبة شركات المساهمة مجموعة من الشروط والمهام الخاصة بالمدقق القانوني والذي تم الاصطلاح عليه بمندوب الحسابات (الجمهورية الجزائرية، 1993)؛
- **قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990:** إذ تطرق في المواد من 162 إلى 165 إلى آليات تدقيق الحسابات في البنوك، وتعيين المدققين بإثنين على الأقل(الجمهورية الجزائرية، 1990)؛
- **القانون 10 -01 المؤرخ في 2010/06/29:** المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والذي فتح أفاق جديدة للتدقيق في الجزائر (وزارة المالية الجزائرية، 2010)؛
- **القرار المؤرخ في2013/07/24:**الذي يحدد محتوى معاييرإعداد تقارير محافظ الحسابات وشكلها(وزارة المالية الجزائرية، 2014).

تجاوبا مع النصوص القانونية والتنظيمية، قامت المؤسسات المالية العمومية والخاصة بإنشاء وظيفة التدقيق الداخلي ضمن بيئتها وهياكلها التنظيمية، كما أصبحت ملزمة بإثبات وجود قسم للتدقيق الداخلي يكون محل تقدير من محافظ الحسابات في تقريره عن الرقابة الداخلية للشركة،لكن لوحظت العديد من العواقب والنقائص التي عرقلت السير المطلوب لهذه الوظيفة.

❖ **معايير التدقيق الجزائرية (NAA):** إن أهم معايير جزائرية للتدقيق أصدرها المجلس الوطني للمحاسبة بداية من شهر فيفري 2016 ووضعت حيز التنفيذ، وهي تعتبر مستندة ومستوحاة من معايير التدقيق الدولية، والتي تستهدف تدقيق الكشوف المالية وفقالجميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت أو تعاقدية، مبينة كالأتي:

جدول رقم 5: يبين المعايير الجزائرية للتدقيق.

المقررقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016:		المقررقم 23 المؤرخ في 15 مارس2017:	
210	الاتفاق حول احكام مهام التدقيق	520	الإجراءات التحليلية
505	التأكيدات الخارجية	570	استمرارية الاستغلال
560	احداث تقع بعد اقفال الحسابات والاحداث اللاحقة	610	استخدام اعمال المدققين الداخليين
580	التصريحات الكتابية	620	استخدام اعمال خبيرمعين من طرف المدقق
المقررقم 150 المؤرخ في 11اكتوبر2016:		مقرر رقم 77 المؤرخ في 2 4 سبتمبر 2018:	

300	تخطيط تدقيق الكشوف المالية	230	وثائق التدقيق
500	العناصر المقنعة	501	العناصر المقنعة- اعتبارات خاصة
510	مهام التدقيق الأولية-الأرصدة الافتتاحية	530	السبر في التدقيق
700	تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية	540	تدقيق التقديرات المحاسبية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: (وزارة المالية الجزائرية، 2016)،(وزارة المالية الجزائرية، 2016)،(وزارة المالية الجزائرية، 2017)،و(وزارة المالية الجزائرية، 2018).

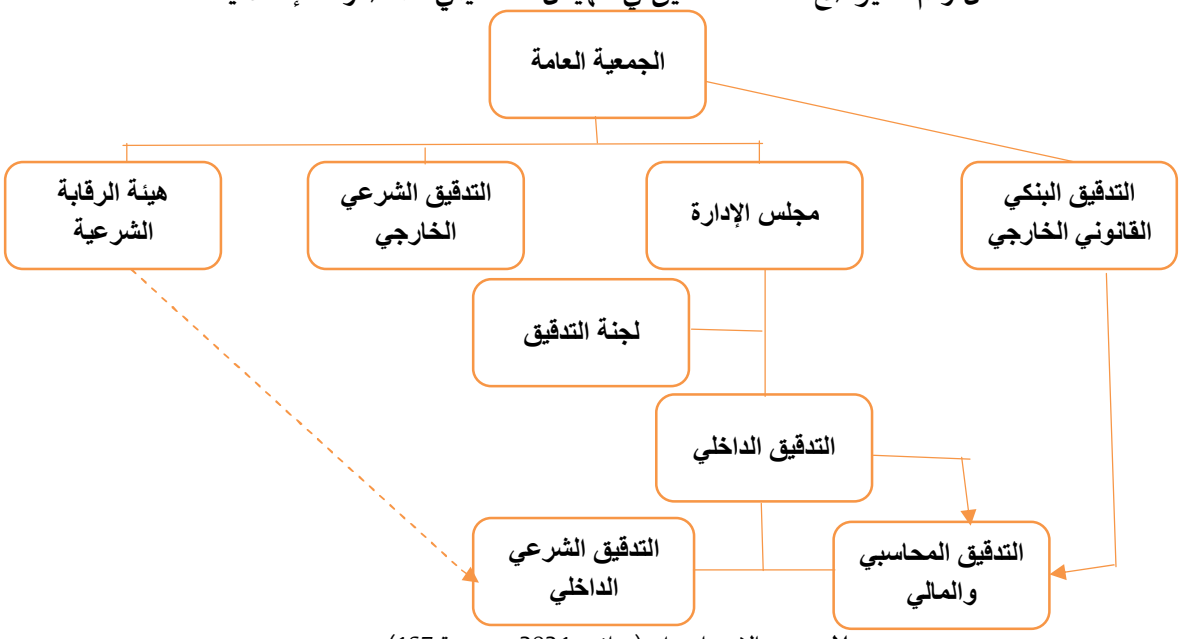
إن المعايير السابقة ما يزال تطبيقها محتشما من طرف المدققين الجزائريين، إضافة إلى أنه لم تعقد الندوات واللقاءات حولها لشرح كيفية العمل بها وتقييمها، وتحديد مدىمواكبتها للتطورات الحديثة وآثارها على ممارسة المهنية.

3.4 آليات مزاولة مهنة التدقيق والعمل بمعايير التدقيق الدولية في الصيرفة الإسلامية بالجزائر

لمعرفة مدى الاعتماد على معايير التدقيق الدولية في مزاولة مهنة التدقيق في الصيرفة الإسلامية قمنا بزيارات ميدانية لفرع بنك البركة وفرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية الوادي وبعض مكاتب التدقيق، كما قمنا بالاطلاع على عدة تقارير لمدققي الحسابات في المصارف الإسلامية، نلخصها فيما يلي:

- **مكانة التدقيق في المصارف الإسلامية:** فمن خلال الاطلاع على الهيكل التنظيمي والحوكمة لهذه المؤسسات، تبين وجود مكانة رفيعة للتدقيق يلخصها البيان الموالي:

شكل رقم 2: يوضح مكانة التدقيق في الهيكل التنظيمي للمصارف الإسلامية



المصدر: بالاعتماد على (رواني، 2021، صفحة 167).

فقد بين هذا الشكل التواجد الوافر لتنظيمات التدقيق بشقيه الداخلي والخارجي في الهرم الإداري للمصارف الإسلامية متمثلة في التدقيق الداخلي، التدقيق المحاسبي والمالي، والتدقيق البنكي القانوني الخارجي الذي تعينه الجمعية العامة ويتولى الإشراف على التدقيق المحاسبي والمالي.

- **تعيين مدققي الحسابات وتوفير ظروف التدقيق:** يتم تعيين إثنين مدققي حسابات من مكتبين مختلفين بواسطة الجمعية العامة للمساهمين الخاصة بالبنك، وتوفير كل الظروف والبيانات المالية اللازمة لأداء عملهم، الحرص على استقلاليتهم؛ كما يجب على المصرف الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية منتظمة بعد قيامه بإعداد القوائم والبيانات المالية الضرورية.

يمكن القول إن تعيين مدققي الحسابات والالتزام بالظروف والشروط اللازمة، قد نصت عليه التشريعات والقوانين التنظيمية الوطنية متمثلة في القانون التجاري لشركات المساهمة والقوانين السالفة الذكر.

❖ **خطوات التدقيق الخارجي في المصارف الإسلامية:** من خلال التطرق لمعايير التدقيق الدولية وخطوات التدقيق المتبعة وفقها وكذلك معايير المراجعة الإسلامية في الجزء الأول، ثم المرور على المعايير الوطنية في الجزء التحليلي، وبالمقارنة بتقارير التدقيق في المصارف الإسلامية وكيفية مزاولة المهنة، يمكننا أن نستخلص هذا البيان الممثل في الجدولين التاليين:

جدول رقم 6: يوضح خطوات التدقيق الخارجي وما يوافقها من معايير في المصارف الإسلامية

المراحل والخطوات	ما ينطبق عليها من معايير التدقيق		
	الدولية ISA	الجزائريةNAA	الإسلاميةAGEB
أولا- التعاقد بين المدقق والبنك: وخطواتها هي:			
1- المبادئ العامة للإتفاق:	**200** (الأهداف العامة للمدقق المستقل وإجراء المراجعة وفقاللمعايير الدولية للتدقيق)		**1-** (هدف المراجعة ومبادئها)
2- الإرتباط وقبول المهمة:	**210** (الاتفاق على شروط ارتباطات التدقيق)	**210:** الاتفاق حول احكام مهام التدقيق	**3-** (شروط الارتباط لعملية المراجعة)
ثانيا- التخطيط لعملية التدقيق: وخطواتها هي:			
3- الفهم والتقييم الأولي:	**220** (رقابة الجودة لمراجعة أعمال التدقيق) **230** (توثيق أعمال التدقيق)	**230:** وثائق التدقيق	
4- عملية التحري وتحليل بيئة البنك:	**240** (مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في تدقيق البيانات المالية) **250** (مراعاة القوانين واللوائح عند تدقيق البيانات المالية) **260**(التواصل مع المكلفين بالحوكمة) **265**(إبلاغ أوجه القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة)		**4-**(فحص المراجع الخارجي الالتزام بأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية) **5-** (مسؤولية المراجع الخارجي بشأن التحري عن التزوير و الخطأ عند مراجعة القوائم المالية)
ثالثا- تنفيذ برنامج التدقيق: وخطواته هي:			
5- وضع خطة التدقيق:	**300** (التخطيط لمراجعة القوائم المالية)	**300:** تخطيط تدقيق الكشوف المالية	
6- تقييم المخاطر المقدرة والاستجابة لها:	**315** (تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري) **320**(الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ التدقيق) **330** (استجابات المدقق للمخاطر المقدرة) **402** (اعتبارات التدقيق المتعلقة بكيان يستخدم منظمة خدمية)		

	450(تقييم التحريفات المكتشفة أثناء التدقيق)		
7- جمع أدلة الإثبات:	500 (أدلة التدقيق) 501 (أدلة التدقيق -اعتبارات محددة لبنود مختارة) 505(التأكيدات الخارجية) 510 (عمليات المراجعة لأول مرة- الأرصدة الافتتاحية) 520 (الإجراءات التحليلية)	500:العناصرالمقنعة؛ 501:العناصر المقنعة- اعتبارات خاصة؛ 505: التأكيدات الخارجية؛ 510: مهام التدقيق الأولية-الأرصدة الافتتاحية؛ 520: الإجراءات التحليلية	
8- تطبيق الإجراءات التدقيقية:	530 (العينات في التدقيق) 540 (تدقيق التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة) 550 (الأطراف ذات العلاقة)	530: السبر في التدقيق؛ 540: تدقيق التقديرات المحاسبية	
9- تقييم النتائج والأحداث ذات العلاقة:	560 (الأحداث اللاحقة) 570 (استمرارية الاستغلال) 580 (الإفادات المكتوبة)	560:احداث تقع بعد اقفال الحسابات والاحداث اللاحقة؛ 570: استمرارية الاستغلال؛ 580:التصريحات الكتابية.	
10- الاستفادة من الخبرات الممكنة:	600 (اعتبارات خاصة - عمليات تدقيق القوائم المالية للمجموعة (بما في ذلك عمل مدققي مكونات المجموعة)) 610 (استخدام عمل المدققين الداخليين) 620 (استخدام عمل خبير استعان به المدقق)	610:استخدام اعمال المدققين الداخليين؛ 620:استخدام اعمال خبيرمعين من طرف المدقق.	
رابعا- اصدار تقرير التدقيق والمصادقة عليه:خطواتها:			
11- تكوين الرأي والتقرير:	700(تكوين الرأي والتقرير عن البيانات المالية) 701(الإبلاغ عن أمور التدقيق الرئيسية في تقرير المدقق المستقل) 705(التعديلات على الرأي في تقرير المدقق المستقل) 706(فقرات لفت الانتباه، وفقرات الأمور الأخرى في تقرير المدقق المستقل) 710(المعلومات المقارنة- الأرقام المقابلة والقوائم المالية المقارنة) 720(المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية)	700: تأسيس الرأي وتقريرالتدقيق على الكشوف المالية.	2-(تقرير المراجع الخارجي)

12- التقرير عن عمليات التدقيق الخاصة:	**800**(اعتبارات خاصة- عمليات تدقيق القوائم المالية المعدة وفقا لأطر ذات غرض خاص) **805** (اعتبارات خاصة- عمليات تدقيققائمة مالية واحدة، وعناصر أو حسابات أو بنود محددة فيها) **810** (الارتباطات لإعداد التقارير عن القوائم المالية الموجزة)		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معايير التدقيق المحلية،(AAOIFI، 2023)،(IAASB, 2021)و(الطرايرة، 2013).

فمن خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن معايير التدقيق الدولية تغطي كل خطوات المراجعة وبأغلبية وأكثر شمولية على عكس المعايير الأخرى، وهو ما يجعلها أوفر ملائمة وتطبيقا في هذا المجال؛ ويمكن ملاحظة هذه الخطوات في تقرير المدقق المستقل لهذا النموذج الخاص بتدقيق مصرف إسلامي:

جدول رقم 7: يبين نموذج لتقرير مدقق خارجي خاص بمراجعة مصرف إسلامي بالجزائر واتباع خطوات التدقيق فيه وفق المعايير الدولية

عبارات تقرير المدقق	الخطوات المطبقة
السادة المساهمين: في سياق المهمة التي أوكلت لنا من قبل الجمعية العامة بتاريخ .....، ووفقا لأحكام المادة 715 مكرر 4 للقانون التجاري، نقدم لكم تقريرنا المتعلق بالسنة المالية المنتهية في ... فيما يخص.	**1-المبادئ العامة للإتفاق؛** **2-الإرتباط وقبول المهمة.**
مراقبة القوائم المالية لبنك البركة الجزائري. تتكون البيانات المالية من العناصر التالية: . الميزانية بإجمالي ..... كيلو دينار جزائري؛ . جدول حساب النتائج مع ..... كيلو دينار جزائري؛ . جدول تدفقات الخزينة؛ . جدول تغير حقوق الملكية؛ . خارج الميزانية؛ . ملحقات مرفقة.	**3-الفهم والتقييم الأولي.**
التحقق والمعلومات التي يقتضيها القانون. المسيرون الاجتماعيون هم مسؤولين على القرارات واختيار المناهج وقواعد التقييم والتقييد المحاسبي المحددة سواء من قبل النظام المحاسبي المالي وتنظيمات بنك الجزائر وأيضا التطبيق بنية حسنة لهذه القواعد والإجراءات والالتزام باحترام المعايير والأسس المسيرة لإعداد هذه البيانات المالية. تمت الموافقة على البيانات المالية، التي تم وضعها تحت مسؤولية المسيرون الاجتماعيون من قبل مجلس الإدارة. يتمثل دورنا في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناء على تدقيقنا	**4-عملية التحري وتحليل بيئة البنك.**

وجهة النظر فيما يخص الحسابات: قمنا بإجراء التدقيق حسب المعايير التي تتطلبها المهنة. وتتطلب هذه المعايير وضع مخططا تسمح بالحصول على الضمانات العقلانية بأن هذه الحسابات السنوية لا تحتوي على أية اختلالات محسوسة. ويقضي التدقيق ان يتم عن طريق فحص اختباري للمعلومات المقدمة في القوائم المالية. كما يقضي أيضا تقييم المعايير المحاسبية المتبعة واهم التقديرات التي تم أخذها لإقفال الحسابات وكذا طريقة تقديم البيانات.	**5-وضع خطة التدقيق؛** **6-تقييم المخاطر المقدرة والاستجابة لها؛** **7-جمع أدلة الإثبات؛** **8-تطبيق الإجراءات التدقيقية؛** **9-تقييم النتائج والأحداث ذات العلاقة؛** **10-الاستفادة من الخبرات الممكنة.**
نشهد أن البيانات المالية المرجعية منتظمة وصادقة وتعطي صورة حقيقية لنتائج العمليات للسنة المالية الماضية بالإضافة إلى الوضع المالي وأصول الشركة في نهاية تلك السنة المالية.	**11-تكوين الرأي والتقرير.**
مراقبات ومعلومات خاصة: كما قمنا بإجراء الفحوصات الخاصة المحددة من قبل القوانين والتنظيمات السارية المفعول ليس لدينا أية ملاحظات حول المصداقية والتطابق مع الحسابات السنوية للمعلومات المالية المقدمة في تقرير التسيير المقدم من قبل مجلس الإدارة وفي المستندات المرسلة إلى المساهمين بشأن الوضع المالي	**12-التقرير عن عمليات التدقيق الخاصة.**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد تقرير التدقيق(albaraka، 2023)،(IAASB, 2021)و(الطرايرة، 2013)

فمن خلال الجدولين السابقين نلاحظ ان معايير التدقيق خاصة الدولية منها أعطت تنظيما واكثر مصداقية لمهنة المراجعة، كما تساهم في نجاح واستمرارية المؤسسات المطبقة لهذا النهج، واضفت الشفافية على نشاطها وبياناتها المالية.

5.الخاتمة:

يتطلب نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر إعادة النظر في العديد من العوامل المتحكمة في نشاطها داخل السوق الجزائري، وضبط أطرها القانونية والمحاسبية التي تحتاج لمجموعة من المتطلباتوالإجراءات الضرورية ليتم تنفيذها بنجاح وخصوصا تلك المتعلقة بالجانب القانوني والتشريعي.

إن وجود إطار قانوني ومحاسبي لمهنة المراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية يفيد شركات التدقيق الخارجي في كيفية ضبط دفاترها وسجلاتها وبياناتها المالية على أسس وموازين محددة، ويزيد من ثقتها مع المصرف وكذلك التواصل والتعاون بين هذه المؤسسات في إطار الأحكام والمبادئ الشرعية.

إن واقع مهنة التدقيق في الصيرفة الإسلامية قد أبدى اهتماما كبيرا بكل من معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة للأيوفي وهذا من خلال اعتماد واهتمام العديد من الدول بهما، والتنسيق الموجود بين الهيئات المشرفة عليهما، فممارسة المهنة تتطلب تطبيق معايير التدقيق الدولية جنبا إلى جنب مع معايير المراجعة الإسلامية لما يحملانه من تطابق في الرؤى والمتطلبات بينهما، وعدم وجود أي مانع شرعي أو قانوني في ذلك.

1.5. النتائج:

من خلال وقوفنا على واقع الاعتماد على كل من معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة للأيوفي لمزاولة مهنة التدقيق في الصيرفة الإسلامية بالجزائر وعلى الصعيد الدولي، وبعد عرضنا المقدم لهم في هذه الدراسة، اتضح لنا ما يلي:

- إن المصارف الإسلامية في الجزائر يغلب عليها الطابع الدولي، وهو ما دفع ممارسة التدقيق فيها إلى التوجه إلى المعايير الدولية، وذلك لا يختلف عنه في المصارف التقليدية، فكلاهما يتقيد بنفس الخطوات والقوانين، خاصة في ظل التوحيد

والتقارب الدولي الواقع من خلال تبني واحتواء معايير التدقيق الدولية، والتعاون والتنسيق بين مختلف الهيئات الدولية والإقليمية والمحلية والإسلامية كما هو الحال في لجنة المعايير المحاسبية الدولية التي اتخذت قرارالدعم إصدار المعايير الإسلامية عن طريق الأيوفي، مما أدى إلى التوافق والانسجام الكبير بخصوص مجال المراجعة؛

- وجود تطابق كبير في المحتوى والمضمون بين كل من معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة للأيوفي، ولا وجود لفروقات جوهرية تذكر، كما عرفا اهتماما واعتمادا من قبل العديد من الدول وهذا على مستوى واقعهم المهني الخاص بمهنة التدقيق ومراجعة الحسابات، وهو ما ينفي فرضية عدم الاعتماد على معايير التدقيق الدولية؛
- تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر مجموعة من العقبات والعراقيل سواء تلك المتعلقة بالجانب القانوني أو الجانب التنظيمي أو الجانب البشري، وبالرغم من ذلك تمكنت هذه المصارف مواصلة مسيرة عملها وجذب الكثير من المتعاملين والتأثير على المصارف التجارية، فهذه الأخيرة توجهت بقوة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي؛
- يلجأ مزاولي المهنة في الجزائر وغالبية الدول الى معايير التدقيق الشاملة والأكثر وضوحا وهو ما يجدونه في معايير التدقيق الدولية، وذلك لكون التشريعات والقوانين المحلية السارية المفعول غير كافية بما فيها المعايير المحلية التي بقيت حبيسة وغير مكتملة، وكذلك معايير المراجعة الإسلامية التي صدرت عامة وليست مبوبة في مجموعات ولا تغطي كافة مجالات التدقيق، مع العلم إنها كلها تتوافق في المحتوى والمضمون ولا وجود لاختلافات شرعية أو قانونية بينهم؛
- إن توقيع مذكرة التفاهم والتعاون بين بنك الجزائر والأيوفي المتأخرة جعل من معايير المراجعة الإسلامية ليس لها صدى في بلدنا؛
- ان معايير المراجعة للأيوفي قد تضمنت نصا على ضرورة تقيد المدقق بالمعايير الدولية للتدقيق التي لا تتعارض مع الأحكام الشرعية، فهذا قد يؤدي إلى ضعف التطبيق الفعلي لها في ممارسة المهنة وعدم اهتمام مكاتب التدقيق بها؛
- ان اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق الداخلي والعمل بها اعطى الدافع لتطبيق معايير التدقيق الدولية في مهنة التدقيق سواءا أكان في الصيرفة الإسلامية أوالتقليدية خاصة في ظل تبنيها من قبلبلدنا وعديد الدول، وكذا محدودية القوانين والمعايير المحلية والإسلامية.

2.5. التوصيات:

قامت السلطات الجزائرية بتبني الصيرفة الإسلامية وفتح المجال لتطبيقها، ونفس الشيء فعلت مع معايير التدقيق الدولية، فكلاهما يعتبر حديث التواجد في بلدنا، ومن باب الصدفة ان احداهما يستعمل مع الأخر، ولذا وجب الاهتمام بهما وتطويرهما معا من خلال عدة متطلبات يجب القيام بها تتمثل في:

- العمل على تشجيع ونشر الفكر المصرفي الإسلامي بواسطة إقامة مؤتمرات أو ندوات علمية حوله، والتوعية بأهمية ماتقدمه من معاملات وخدمات موجهة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛
- التكييف القانوني لعمل المصارف الإسلامية بإصدار قانون يعدل ويتمم قانون النقد والقرض يمكن من تقنيين جميع المعاملات المالية بطريقة تتماشى مع الواقع الاقتصادي، الاجتماعي، والديني من جهة، ويضبط العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية بما يسمح بالتعايش مع النظام التقليدي من جهة ثانية؛
- الاستعانة بالتجارب الدولية في مجال الصيرفة الإسلامية ومعايير التدقيق للاستفادة منها، مع ضرورة الانفتاح على المصارف والهيئات الرائدة في هذا المجال؛

- يتوجب الانخراط في الهيئات الإقليمية والدولية والاستفادة من خدماتها في مجال الصيرفة الإسلامية ومعايير التدقيق، وذلك عن طريق تأسيس الهيئات المحلية الداعمة لها، حتى يتسنى استعاب جميع أدواتها والعمل بها بجودة عالية وأكثر كفاءة وعالمية؛
- يجب اكمال إصدار جميع معايير التدقيق الجزائرية وبحسب ما جاءت به المعايير الدولية، لتحقيق التوحيد الدولي والشمولية.

6. قائمة المراجع:

1. AAOIFI. (14 أوت، 2023). عن الهيئة. تم الاسترداد من (رابط الموقع)
2. AAOIFI. (15 أوت، 2023). معايير AGEB. تم الاسترداد من (رابط الموقع)
3. albaraka. (05 اكتوبر، 2023). التقارير السنوية. تم الاسترداد من (رابط الموقع)
4. IAASB. (2021). Handbook of InternationalQuality Control, Auditing,Review, Other Assurance,and Related Services Pronouncements (1 ed.). New York: International Auditing and Assurance Standards Board.
5. إبن إبراهيم غالي. (2012). أبعاد القرار التمويلي والإستثماري في البنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية (المجلد 1). عمان، الأردن: دار النفائس.
6. إسماعيل مي، والأزهر عزه. (جانفي، 2021). مهنة تدقيق الحسابات بين معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة ذات الرؤية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. مجلة الإحياء(28).
7. الجزيرة. (19 سبتمبر، 2023). الجزائر.. المصارف الإسلامية حل اقتصادي أم ضرورة شرعية؟ تم الاسترداد من (رابط الموقع)
8. الجمهورية الجزائرية. (18 افريل، 1990). قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(16). الجزائر: المطبعة الرسمية.
9. الجمهورية الجزائرية. (27 افريل، 1993). مرسوم تشريعي رقم 93-08 مؤرخ في 25افريل 1993المتضمن القانون التجاري. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(27). الجزائر: المطبعة الرسمية.
10. ألفين أرينز، وجيمس لوبك. (2002). المراجعة مدخل متكامل (الإصدار الأول). (محمد محمد عبدالقادر الديسطي، و أحمدحامد حجاج، المترجمون) الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ.
11. بنك الجزائر. (30 أوت، 2023). النظام رقم 20-02. تم الاسترداد من (رابط الموقع)
12. بوحفص رواني. (2021). التدقيق البنكي. غرداية، الجزائر: النشر الجامعي الجديد.
13. جمال الطرايرة. (2013). منهاج محاسب دولي عربي قانوني معتمد (IACPA). عمان، الأردن: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.
14. خالد عيجولي، عبد الله لسبط، ومحمد مريني. (28 أكتوبر، 2021). معايير التدقيق الدولية كآلية لتعزيز حوكمة المؤسسات المالية. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية(02)، الصفحات 231-245.
15. رياض زلاسي، عزوز أحمد، وعلي حبيش. (30 أوت، 2020). الآليات التنظيمية لتكامل المنظومة المالية و المصرفية الإسلامية بالجزائر. مجلة رؤى الإقتصادية، 01.
16. سامية فقير، ومحمد أمين لعروم. (جوان، 2019). معايير التدقيق الدولية ودورها الفعال في تكريس حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي(الثالث)، الصفحات 27-46.
17. محمد أمين مازون. (2011). التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر. رسالة ماجستير في العلوم التجارية فرع : محاسبة وتدقيق. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية.
18. محمد ياسين رحاحلة. (2011). دراسة مقارنة لمعايير التدقيق والمراجعة الإسلامية مع المعايير الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية(1/أ).
19. نايف بن نهار. (2020). مقدمة في الصيرفة الإسلامية (الإصدار الأول). قطر: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث.
20. نور الهدى بهلولي. (2017). أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائر-دراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين-. أطروحة دكتوراه طور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية وتدقيق. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس - سطيف1- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
21. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الأيوفي. (2017). المعايير الشرعية. المنامة، البحرين: ساب الخدمات المصرفية الإسلامية.
22. وزارة المالية الجزائرية. (2010). القانون وقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29. مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد(42). الجزائر.
23. وزارة المالية الجزائرية. (30 أفريل، 2014). القرار المؤرخ في 2013/07/24 يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(24). الجزائر: المطبعة الرسمية.
24. وزارة المالية الجزائرية. (2016). المقرر 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 . المعايير الجزائرية للتدقيق. الجزائر.
25. وزارة المالية الجزائرية. (2016). المقرر رقم 150 المؤرخ في 11-10-2016 . المعايير الجزائرية للتدقيق. الجزائر.
26. وزارة المالية الجزائرية. (2017). المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس2017 . المعايير الجزائرية للتدقيق. الجزائر.
27. وزارة المالية الجزائرية. (2018). مقرر رقم 77 بتاريخ 24 سبتمبر 2018. المعايير الجزائرية للتدقيق. الجزائر.